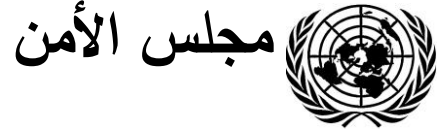


Distr.: General
15 December 2023
Arabic
Original: English



تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015)

التقرير السادس عشر المقدم من الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - لم يرق التقدم المحرز بشأن المسألة النووية الإيرانية إلى مستوى توقعات المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة والمجتمع الدولي. وعلى الرغم من المناداة تكرارا بأن تستأنف جميع الأطراف المعنية الحوار والتواصل بهدف العودة إلى تنفيذ الخطة وقرار مجلس الأمن 2231 (2015) تنفيذًا كاملاً وفعالاً، تظل الجهود الدبلوماسية في حالة جمود. وتواجه العودة إلى العمل بالخطة حالياً تحديات معقدة، لكني ما زلت أرى أن الخطة هي أفضل خيار متاح لضمان اقتصار البرنامج النووي الإيراني على الأغراض السلمية، وأحث جميع الأطراف على التركيز على الهدفين المشتركين، أي عدم انتشار الأسلحة النووية والأمن الإقليمي.

2 - وتستمر مناداة جمهورية إيران الإسلامية بأن تمتنع عن اتخاذ مزيد من الخطوات بعيداً عن التنفيذ الكامل للخطة وأن تتراجع عن الخطوات التي اتخذتها منذ تموز/يوليه 2019 والتي تعهدت بأنها خطوات يمكن التراجع عنها. وسيكون على الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً أن ترفع الجزاءات التي فرضتها أو أن تلغيها على النحو المبين في الخطة وأن تمدد الإعفاءات المتعلقة بتجارة النفط مع جمهورية إيران الإسلامية. فهذه تدابير ضرورية للحفاظ على الأهداف الرئيسية للخطة.

3 - ووفق ما أبلغت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أحدث تقرير لها⁽¹⁾، "تأثر التحقق والرصد [...] بشكل خطير بقرار إيران وقف تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة". إذ لم تتمكن الوكالة من التحقق من إجمالي مخزون اليورانيوم المخصَّب في جمهورية إيران الإسلامية منذ شباط/فبراير 2021، ولكنها قُدِّرت أنه بلغ في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ما قدره 4 486,8 كيلوغراما (وهو ما يتجاوز الحد البالغ 202,8 كلغ)، بما يشمل 599,8 كلغ من اليورانيوم المخصَّب لتصل نسبة اليورانيوم 235 فيه إلى 20 في المائة و 130,3 كلغ من اليورانيوم المخصَّب لتصل نسبة اليورانيوم 235 فيه إلى 60 في المائة. وأشارت الوكالة أيضاً إلى أنه في "حال استأنفت إيران التنفيذ

(1) انظر تقرير الوكالة المؤرخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.



الكامل لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة⁽²⁾، سيتعيَّن على الوكالة "أن تضع خط أساس جديد" فيما يتعلق بأجهزة الطرد المركزي وإنتاج المياه الثقيلة.

4 - ويقدم هذا التقرير تقييماً لتنفيذ القرار 2231 (2015) منذ صدور تقريره الخامس عشر (S/2023/473) في 29 حزيران/يونيه 2023. واتساقاً مع التقارير السابقة، يركز هذا التقرير على الأحكام المعنية الواردة في المرفق بـ القرار، أي القيود المنطبقة على عمليات النقل المتصلة بالمواد النووية، والأنشطة وعمليات النقل المتصلة بالقذائف التسيارية، وتدابير تجميد الأصول⁽²⁾.

ثانياً - النتائج والتوصيات الرئيسية

5 - فحصت الأمانة العامة حطام قذيفة انسيابية استُخدمت في هجوم على ميناء الضبة النفطي في اليمن في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ولاحظت فيها خصائص تصميمية ومكونات تتسق مع خصائص ومكونات قذائف انسيابية استخدمها الحوثيون في هجمات سابقة وقيمت الأمانة العامة أنها إيرانية المنشأ. ولاحظت الأمانة كذلك أن لجميع هذه القذائف على ما يبدو نفس الخصائص التصميمية والبنية والمكونات التي تتميز بها القذيفة الانسيابية الإيرانية الصنع من طراز "باوه" التي كشف النقيب عنها حديثاً.

6 - وفحصت الأمانة العامة أيضاً مكونات القذائف التسيارية المزعوم أن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية صادرتها في شباط/فبراير 2023 من سفينة كانت مبحرة في المياه الدولية في خليج عمان، فلاحظت أن خصائصها التصميمية وأجزاء مكوناتها تتسق مع خصائص ومكونات قذائف تسيارية سبق فحصها وتقييمها على أنها إيرانية المنشأ.

ثالثاً - تنفيذ الأحكام المتصلة بالمجال النووي

7 - لم يتلقَّ مجلس الأمن ولم يقرَّ منذ 29 حزيران/يونيه 2023 أي مقترحات جديدة للمشاركة في الأنشطة المبيّنة في الفقرة 2 من المرفق بـ القرار 2231 (2015) أو للإذن بها عن طريق قناة المشتريات. وتلقى مجلس الأمن ثلاثة إخطارات جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملاً بالفقرة 2 من المرفق بـ القرار 2231 (2015)، بشأن بعض الأنشطة المتصلة بالمجال النووي بما يتسق مع خطة العمل الشاملة المشتركة التي لا تلزمها موافقة ولكن يتعين أن يُخطَر بها مجلس الأمن أو مجلس الأمن واللجنة المشتركة معاً.

8 - وجددت الولايات المتحدة الإعفاءات المتعلقة ببعض مشاريع عدم الانتشار النووي المتوخاة في الخطة والأحكام المتصلة بالمجال النووي الواردة في المرفق بـ القرار 2231 (2015) لفترة 180 يوماً أخرى. وتشمل الإعفاءات العمليات والتدريبات والخدمات المتعلقة بالوحدة 1 من محطة بوشهر النووية لتوليد الكهرباء؛ ونقل اليورانيوم المخصَّب خارج جمهورية إيران الإسلامية في مقابل اليورانيوم الطبيعي؛ ونقل اليورانيوم المخصَّب إلى جمهورية إيران الإسلامية بغرض استخدامه في مفاعل طهران للبحوث، ونقل خردة

(2) عملاً بالفقرة 7 (ب) من القرار 2231 (2015) والفقرات 3 و 4 و 6 (ج) و (د) من المرفق بـ هذا القرار، لا تتجاوز فترة سريان القيود المنطبقة على الأنشطة وعمليات النقل المتصلة بالقذائف وتدابير تجميد الأصول تاريخ 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ويتزامن هذا التاريخ مع مرور ثماني سنوات على اعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة. ويغطي هذا التقرير تنفيذ تلك الأحكام حتى ذلك التاريخ.

الوقود النووي والوقود النووي المستهلك إلى خارج جمهورية إيران الإسلامية؛ ونقل المياه الثقيلة الإيرانية أو تخزينها في مستودعات أو تخزينها بشكل آخر مناسب خارج جمهورية إيران الإسلامية؛ وإعداد محطة فوردو وتعديلها؛ وتحديث مفاعل أراك.

رابعاً - تنفيذ الأحكام المتصلة بالفقرتين 3 و 4

ألف - القيود المفروضة على أنشطة جمهورية إيران الإسلامية فيما يتصل بالفقرة 3

9 - في الفقرة 3 من المرفق باء للقرار 2231 (2015)، طالب مجلس الأمن جمهورية إيران الإسلامية ألا تقوم بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المعدة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا من هذا القبيل للقذائف التسيارية.

10 - وفي رسالتين مؤرختين 9 تشرين الأول/أكتوبر و 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهتين إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/747 و S/2023/895)، أبلغني الممثلون الدائمون لألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والممثل الدائم لإسرائيل بإطلاق جمهورية إيران الإسلامية مركبة الإطلاق الفضائية "قاصد" في 27 أيلول/سبتمبر 2023. ووفق هؤلاء الممثلين، تستخدم مركبة الإطلاق الفضائية تكنولوجيا قذيفة تسيارية إيرانية "قادرة على إيصال أسلحة نووية"، وأكدوا بناء على ذلك أن إطلاقها يتعارض مع الفقرة 3 من المرفق باء للقرار 2231 (2015).

11 - وفي رسالتين مؤرختين 11 تشرين الأول/أكتوبر و 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهتين إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/753 و S/2023/917)، رفض الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية "الادعاءات الواهية" التي وجهتها إسرائيل وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، وكرر الإعراب عن الموقف القائل بأن برامج بلده المتعلقة بالقذائف والفضاء "ليست مما يقع في نطاق أو اختصاص قرار مجلس الأمن 2231 (2015) ومرفقاته". وفي رسالة مؤرخة 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/785)، أكد الممثل الدائم للاتحاد الروسي من جديد أنه لم يُقصد أبداً أن تستخدم باراترات نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف في سياق القرار 2231 (2015) للتأكد مما إذا كانت أنواع معينة من القذائف مصممة لتكون قادرة على حمل أسلحة نووية، وأشار إلى أن الاتحاد الروسي لا يزال يرى أن جمهورية إيران الإسلامية "تستجيب بحسن نية للدعوة ذات الصلة الموجهة إليها في الفقرة 3 من المرفق باء" للقرار 2231 (2015).

باء - القيود المفروضة على عمليات النقل من جمهورية إيران الإسلامية وإليها فيما يتصل بالفقرة 4

12 - وفقاً للفقرة 4 من المرفق باء للقرار 2231 (2015)، يجوز لجميع الدول، شريطة حصولها على الموافقة المسبقة من مجلس الأمن على أساس كل حالة على حدة، أن تشارك وتسمح بالتوريد أو البيع أو النقل إلى جمهورية إيران الإسلامية أو منها لجميع الأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيات الواردة في الوثيقة S/2015/546 وأي أصناف و مواد ومعدات وسلع وتكنولوجيات تحدد الدولة أنها يمكن أن تسهم في تطوير منظومات إيصال الأسلحة النووية. وترد في الوثيقة S/2015/546 القذائف التسيارية ومنظومات الطائرات غير المأهولة (بما في ذلك الطائرات غير المأهولة للتدريب على إصابة الهدف،

وطائرات الاستطلاع غير المأهولة، والقذائف الانسيابية)، القدرة كلها على بلوغ مدى يساوي أو يتجاوز 300 كلم، وما يتصل بها من أصناف مواد ومعدات وسلع وتكنولوجيات.

13 - وتسري الفقرة 4 من المرفق بآء للقرار 2231 (2015) أيضا على تقديم خدمات متنوعة أو مساعدة تقنية إلى جمهورية إيران الإسلامية وحيازتها مصلحة في أي نشاط تجاري في دولة أخرى فيما يتصل بتوريد أو بيع أو نقل أو صنع أو استخدام الأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيات المذكورة في الفقرة الفرعية (أ) منها.

14 - وبناء على دعوة من حكومة اليمن، فحصت الأمانة العامة حطام قذيفة انسيابية استُخدمت في هجوم شنه الحوثيون على ميناء الضبة النفطي في تشرين الثاني/نوفمبر 2022⁽³⁾ ويزعم أن جمهورية إيران الإسلامية نقلتها إلى الحوثيين بطريقة تتعارض مع القرار 2231 (2015). وفحصت الأمانة العامة الحطام مباشرة وعلى نحو متعمق. ولاحظت الأمانة العامة العديد من أوجه التشابه (من حيث التصميم والبنية والأبعاد والجهة المصنعة وصيغة ترقيم الأجزاء) بين المكونات التي لوحظت في الحطام الجديد قيد الفحص في اليمن في عام 2023، والمكونات التي سبق فحصها والتي عُثر عليها بين حطام قذائف انسيابية⁽⁴⁾ استخدمها الحوثيون في هجمات سابقة على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة⁽⁵⁾، ومكونات القذائف الانسيابية⁽⁶⁾ التي صادرتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة من سفن متنوعة كانت مبحرة في المياه الدولية. وخلصت الأمانة العامة إلى أن القذيفة الانسيابية التي استُخدمت في هجوم تشرين الثاني/نوفمبر 2022، والتي تماثل القذائف الانسيابية التي استخدمها الحوثيون في هجمات أخرى على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في الفترة بين عامي 2019 و 2022، هي أيضا قذيفة إيرانية المنشأ وربما نُقلت من جمهورية إيران الإسلامية بطريقة لا تتفق مع القرار 2231 (2015).

15 - وتأكد التقييم السابق بكشف النقاب مؤخرا عن قذيفة انسيابية إيرانية جديدة أطلق عليها اسم "باوه"⁽⁷⁾. والجدير بالذكر أن اثنين من هوائيات "باوه"⁽⁸⁾ متطابقان مع الهوائيات التي سبق أن رصدها

(3) The Maritime Executive, "Houthi rebels strike Yemeni oil terminal for the second time", 21 November 2022. متاح على الرابط: <https://maritime-executive.com/article/houthi-rebels-strike-yemeni-oil-terminal-for-the-second-time>

(4) يحتوي الحطام على أجزاء من المحرك النفاث، ونظام التغذية بالوقود، ونظام التوجيه، والمكونات الإلكترونية، وإطار القذيفة الانسيابية.

(5) وقعت هذه الهجمات في المملكة العربية السعودية في الأعوام 2019 و 2020 و 2021 وفي الإمارات العربية المتحدة في عام 2022.

(6) قامت الأمانة العامة في وقت سابق بفحص هذه النظم والأجزاء وإبلاغ مجلس الأمن بها في الوثيقة S/2019/934، الفقرة 31، والوثيقة S/2020/531، الفقرات 32-35، والوثيقة S/2022/490، الفقرة 20، والوثيقة S/2022/912، الفقرة 18.

(7) شوهدت القذيفة الانسيابية في عرض عسكري أقيم في 22 أيلول/سبتمبر 2023 (انظر: <https://nournews.ir/En/News/151634/Iran-parades-hypersonic-cruise-missiles-as-Raisi-lauds-defense-achievement> و <https://newsmedia.tasnimnews.com/Tasnim/Uploaded/Image/1402/06/31/1402063115350884028395494.jpg>)، وعُرضت أيضا في المعرض الدائم لإنجازات وقدرات القوة الجوفضائية التابعة لقوات حرس الثورة الإسلامية في طهران (انظر: www.tasnimnews.com/en/news/2023/09/20/2959220/russian-defense-minister-observes-irgc-weapons و <https://twitter.com/projectmeshkat/status/172017553956> (0874419)).

(8) هوائي لقياس الارتفاع وهوائي للنظام العالمي لسواتل الملاحة.

الأمانة العامة بين المواد التي ضبطتها البحرية الملكية البريطانية في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2022 في المياه الدولية جنوب جمهورية إيران الإسلامية (انظر S/2022/912، الفقرة 18). وفحصت الأمانة أيضا صوراً جديدة⁽⁹⁾ لمحرك نفاث سبق أن عرضته جمهورية إيران الإسلامية في عام 2016 (انظر S/2020/531، الفقرتان 24 و 33). واستناداً إلى تحليل مفصل لجميع الصور وأشرطة الفيديو المستمدة من مصادر مفتوحة، خلصت الأمانة العامة إلى أن القذيفة الانسيابية التي كُشف عنها النقاب مؤخراً والمحرك النفاث يبدو أن لهما خصائص تصميمية وبنية ومكونات تطابق أو تماثل الخصائص التصميمية والبنية والمكونات التي تتميز بها القذائف الانسيابية والمحركات النفاثية التي استُخدمت في الهجمات المشار إليها أعلاه على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن، والتي ضبطتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

16 - وسافرت الأمانة العامة أيضا إلى المملكة المتحدة، بناء على دعوة من السلطات البريطانية، لفحص مكونات القذائف التسيارية التي صادرتها البحرية الملكية البريطانية في شباط/فبراير 2023 من سفينة كانت مبحرة في المياه الدولية في خليج عمان⁽¹⁰⁾ (انظر أيضا تقريرنا السابق S/2023/473، الفقرات 14-16). وفحصت الأمانة العامة نظاما للملاحة بالقصور الذاتي ومخروط مقيّمة مركبة عائدية. ولوحظت في نظام الملاحة بالقصور الذاتي ومكوناته خصائص تصميمية وعلامات تماثل ما لوحظ في المكونات التي عويبت بين حطام القذائف التسيارية التي أطلقها الحوثيون باتجاه المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (انظر تقريرنا S/2018/602، الفقرات 28-30 وتقريرنا S/2022/490، الفقرات 18-19 على سبيل المثال). ولم يسبق للأمانة العامة أن فحصت مخروط مقيّمة من هذا القبيل، ولكنها لاحظت أن صيغة ترقيمه مماثلة لصيغة ترقيم عدة مكونات عثر عليها بين حطام القذائف التسيارية المشار إليها آنفا.

17 - وفيما يتعلق بالنقل المزعوم لطائرات غير مأهولة من جمهورية إيران الإسلامية إلى الاتحاد الروسي الذي أُشير إليه في تقريرنا الأخيرين (S/2022/912، الفقرة 19 و S/2023/473، الفقرات 17-19)، تلقت رسالة من الممثل الدائم لأوكرانيا في 2 آب/أغسطس 2023 أكد فيها من جديد استعدادها لتيسير قيام الأمانة العامة بزيارة لفحص حطام الطائرات غير المأهولة في أوكرانيا. وفي رسالتين مؤرختين 4 آب/أغسطس 2023 و 11 أيلول/سبتمبر 2023 موجّهتين إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/581 و S/2023/661)، أعربت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة عن قلقها إزاء "النقل المستمر للمئات من الطائرات غير المأهولة من إيران إلى روسيا في انتهاك لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2231 (2015)". وقدمت أيضا معلومات ترى أنها "تقدم أدلة واضحة إضافية على قيام إيران بتزويد روسيا بطائرات مسيرة دون إذن في انتهاك لقرار مجلس الأمن 2231 (2015)"، وطلبت من الأمين العام "تقييم الأدلة والتوصل إلى استنتاج مستقل".

18 - وفي رسالتين مؤرختين 25 آب/أغسطس 2023 و 4 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجّهتين إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/628 و S/2023/736)، اعترض الممثل الدائم للاتحاد الروسي على

(9) انظر: <https://twitter.com/projectmeshkat/status/1695051660920258794>.

(10) Ministry of Defence of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, "Royal Navy ship seizes weapons transiting in the Gulf", 2 March 2023. متاح على الرابط: <https://www.gov.uk/government/news/royal-navy-ship-seizes-weapons-transiting-in-the-gulf>.

ادعاءات الولايات المتحدة بأن جمهورية إيران الإسلامية نقلت طائرات غير مأهولة إلى الاتحاد الروسي بطريقة تتعارض مع القرار 2231 (2015)، قائلًا إن هذه الادعاءات على "نمط الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي سبق تتأقّلها في مجلس الأمن" وتفتقر إلى "حجج ذات مصداقية" و "مصحوبة بافتراضات تخمينية". ورفض الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية أيضًا، في رسالة مؤرخة 15 أيلول/سبتمبر 2023 موجهة إلى (S/2023/683)، الادعاءات التي ساقته الولايات المتحدة في الرسالة المذكورة أعلاه المؤرخة 11 أيلول/سبتمبر، قائلًا إن "الأدلة الواهية" المقدمة في تلك الرسالة "ملفقة تماما وخالية من أي شرعية قانونية".

19 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، وبناء على دعوة من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، حضرت الأمانة العامة بمعية ممثلي عدة دول أعضاء جلسة إحاطة نظمها المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وعُرضت فيها منظومات أسلحة متنوعة منها حطام طائرات غير مأهولة. ويُزعم أن حطام الطائرات غير المأهولة عُثر عليه بين مخلفات هجمات روسية على أوكرانيا في أواخر عام 2022، وهجمات على أهداف في شمال العراق أعلنت قوات حرس الثورة الإسلامية التابعة لجمهورية إيران الإسلامية مسؤوليتها عنها⁽¹¹⁾.

20 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهتين إلى وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/928 و S/2023/929)، لغت الممثل الدائم لإسرائيل الانتباه إلى قيام الحوثيين بعمليات إطلاق متعددة لقذائف تسيارية وانسيابية وطائرات غير مأهولة باتجاه إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2023. وادعى الممثل الدائم أن جمهورية إيران الإسلامية نقلت هذه القذائف والطائرات غير المأهولة إلى الحوثيين قبل 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بطريقة تتعارض مع القرار 2231 (2015). وفي رسالة مؤرخة 4 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة إلى وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/951)، نعت الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية هذه الادعاءات بأنها "ادعاءات لا أساس لها من الصحة على الإطلاق ومرفوضة رفضًا قاطعًا". وشدد على أن بلاده "التزمت باستمرار بأحكام قرار مجلس الأمن 2231 (2015)، ولا تزال على ثباتها في الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار". ولاحظت الأمانة العامة أن المعلومات التي قدمتها إسرائيل تتسق إلى حد كبير، من حيث تواريخ الهجمات وأنواع منظومات الأسلحة المستخدمة، مع تصريحات⁽¹²⁾ الحوثيين ومع شريط فيديو نشره عن عمليات الإطلاق⁽¹³⁾. ولا تستطيع الأمانة العامة تأكيد صحة شريط الفيديو، والصور المستمدة من مصادر مفتوحة

(11) Tasnim News Agency, "Over 70 ballistic missiles hit terrorists in northern Iraq: IRGC Commander", 29 September 2022. متاح على الرابط: www.tasnimnews.com/en/news/2022/09/29/2781165/over-70-ballistic-missiles-hit-terrorists-in-northern-iraq-irgc-commander

(12) انظر: https://twitter.com/Yahya_Saree/status/1719350529006981287؛ https://twitter.com/Yahya_Saree/status/1719817628057846155؛ https://twitter.com/Yahya_Saree/status/1721673267541332146؛ https://twitter.com/Yahya_Saree/status/1722720934946013437؛ https://twitter.com/Yahya_Saree/status/1724560224709705839؛ https://twitter.com/Yahya_Saree/status/1727419599795409148

(13) انظر: <https://twitter.com/AuroraIntel/status/1719644349816770628>.

التي يظهر فيها حطام قذائف انسيابية يُزعم أنه حطام عُثر عليه في الأردن⁽¹⁴⁾، إلا أن الأمانة العامة لاحظت أن منظومات الأسلحة المصورة تشبه تلك المستخدمة في هجمات أخرى متعددة قام بها الحوثيون منذ عام 2018 وقيمت الأمانة العامة أنها إيرانية المنشأ. ولم تستطع الأمانة العامة أن تحدد بشكل مستقل ما إذا كانت منظومات الأسلحة التي أطلقها الحوثيون في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2023 منظومات إيرانية المنشأ ونُقلت قبل 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

خامسا - تنفيذ أحكام تجميد الأصول

21 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت الأمانة العامة معلومات من إحدى الدول الأعضاء تزعم أن كيانا مدرجا في قائمة الأفراد والكيانات المتعده عملا بالقرار 2231 (2015) قد غير اسمه القانوني ويعمل تحت اسم جديد. ولم تتمكن الأمانة العامة من تأكيد هذه المعلومات.

سادسا - الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة إلى مجلس الأمن والميسر التابع له المعني بتنفيذ القرار 2231 (2015)

22 - واصلت الأمانة العامة دعم عمل مجلس الأمن، بالتعاون الوثيق مع الميسر المعني بتنفيذ القرار 2231 (2015). وتواصل أيضا اتصالاتها مع الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بقناة المشتريات. وإضافة إلى ذلك، قدمت الأمانة العامة إحاطات تعريفية إلى أعضاء المجلس الجدد من أجل مساعدتهم في أعمالهم المتعلقة بتنفيذ القرار 2231 (2015).

23 - وبانتهاء سريان التدابير التقييدية المنصوص عليها في الفقرات 3 و 4 و 6 (ج) و (د) من المرفق باء للقرار 2231 (2015) في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، نقحت الأمانة العامة لاحقا موقع مجلس الأمن على شبكة الإنترنت، حيث حدّثت المعلومات المتعلقة بالقرار 2231 (2015)، ومن بين ما قامت به إزالة قائمة تضم 23 فردا و 61 كيانا خاضعين للتدابير التقييدية الواردة في الفقرتين 6 (ج) و (د). وأدخل ما يُقابل ذلك من تغييرات على القائمة الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة⁽¹⁵⁾.

(14) انظر: <https://twitter.com/BashaReport/status/1719408013079929224>.

(15) يمكن الاطلاع على نسخة محدّثة من القائمة الموحدة على الرابط التالي:

<https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/un-sc-consolidated-list>